NPT/CONF.2005/SR.10

# مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

18 July 2005
Arabic
Original: English

**محضر موجز للجلسة العاشرة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد دي كويروز دوارتي . . . . . (البرازيل)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

انتخاب نواب الرئيس

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

05-33593 (A)
*0533593*

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

**المناقشة العامة** (تابع)

١ - **السيد أوغارتي** (كوستاريكا): قال إن القوى النووية المعلنة والدول الأخرى التي لها قدرات أو تطلعات نووية هي المسؤولة بشكل أساسي عن عدم إحراز تقدم في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، ومع ذلك، فإن المسؤولية مشتركة إلى حد ما بين جميع الدول. فليس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أية آلية عاملة للتنفيذ باستثناء المؤتمرات الاستعراضية التي تعقد كل خمس سنوات. وأضاف أن وفد بلده يساند لذلك المقترح الوارد في ورقة العمل التي قدمتها كندا (NPT/CONF.2005/PC.III/WP.1) بعقد اجتماعات سنوية لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات بشأن المسائل المتعلقة بالمعاهدة، والإذن للمكتب بالدعوة إلى عقد دورات طارئة في حالة نشوء أي خطر يهدد سلامة المعاهدة أو قدرتها على الاستمرار.

٢ - وأضاف أن المعاهدة تنقصها أيضا آليات للتحقق والتنفيذ، باستثناء المادة الثالثة، التي تطلب من الدول الأطراف توقيع اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورغم أن المعاهدة لم تعهد صراحة بولاية لمجلس الأمن، فإن النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمنح مجلس محافظيها صلاحية عرض حالات عدم الامتثال للضمانات على مجلس الأمن. ورغم أن حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عرضت على مجلس الأمن عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٣، فإنه لم يتخذ أي إجراء بشأنها بسبب اختلاف آراء الأعضاء الدائمين الخمسة. واستطرد قائلا إن اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) خطوة إيجابية، غير أنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن المجلس لا يستطيع اتخاذ إجراءات ملزمة إلا فيما يتعلق بحالات أو منازعات معينة. وأوضح أن البروتوكولات الإضافية هامة بالنسبة للشفافية والثقة المتبادلة، وأعرب عن أسفه لأن ٦٦ دولة فقط وقعت هذه الصكوك، ولأن ١١ دولة من بين الدول الـ ٧٧ التي لها برامج نووية كبيرة لم توقع إلى حد الآن أي بروتوكول. وقال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يقيم أنظمة أكثر صرامة للتحقق باستخدام كل السبل القانونية المتاحة.

٣ - ومضى قائلا إن التقدم البطيء في تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ يعتبر مبعث انشغال شأنه في ذلك شأن عدم الوفاء بالالتزامات الذي أظهرته القوى النووية في مجال نزع السلاح. وذكر أن كوستاريكا تدعو إلى إنهاء حالة استنفار الترسانات النووية وتفكيكها وترفض أي تبريرات للتأخر قائمة على أساس مفهوم الردع النووي. فمثل هذا التفكير يخالف المعاهدة ويقوض الجهود التي تبذل من أجل تحقيق عدم الانتشار.

٤ - وواصل حديثه قائلا إن معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة مأهولة خالية من الأسلحة النووية تعتبر نموذجا للعالم. وكوستاريكا تشجع بذل جهود لإنشاء مثل هذه المناطق في آسيا الوسطى والشرق الأوسط.

٥ - واسترسل قائلا إن كوستاريكا، بوصفها أول بلد يلتزم التزاما تاما بقرار الجمعية العامة ٤١ (د-١) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ والمتعلق بالمبادئ التي تحكم التنظيم والتخفيض العامين للأسلحة، ترحب بفتوى محكمة العدل الدولية التي مفادها أن هناك واجب لإجراء مفاوضات بحسن نية تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل في إطار نظام دولي للتحقق صارم وفعال. وأضاف أنها تأسف عميق الأسف لأنه لم ينفذ لا القرار ولا فتوى المحكمة، ولذلك، فإنها ستقدم مرة أخرى، مع وفد ماليزيا، ورقة عمل لمتابعة فتوى المحكمة.

٦ - واختتم حديثة بالتعبير عن مساندة وفد بلده غير المشروطة للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح''، الذي قدم إطارا للعمل من أجل إحلال سلام حقيقي محل سلام قائم على قوة الرعب الرادعة.

٧ - **السيد سيلاري** (السلفادور): قال إن تحولا طرأ نحو توافق عالمي جديد للآراء حول الأمن، خاصة في السنوات التي مرت منذ الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١، وهو توافق آراء أصبح ينظر إليه بوصفه أمرا مترابطا مع حقوق الإنسان، والسلام، والتنمية، والديمقراطية. ولا يمكن للمجتمع الدولي الاستجابة بصورة فورية وفعالة للمشاكل العالمية إلا من خلال العمل الجماعي.

٨ - واستدرك قائلا إنه رغم تطلعات غالبية الدول إلى عالم خال من الخوف وتهديد أسلحة الدمار الشامل، فإنها مرغمة على مواجهة العالم الحقيقي، الذي تملك فيه بعض الدول القدرة والتطور التكنولوجي المتقدم لصنع أسلحة دمار شامل جديدة أقوى، بما فيها الأسلحة النووية. فهذه الدول تدعم نظرياتها وسياساتها وتنفذها بالقوة العسكرية، على نحو يضر بالمصالح المشتركة للبشرية.

٩ - وأضاف قائلا إن من وجهة نظر وفد بلده، لا يمكن تحقيق عالم أكثر أمنا لكل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها إلا بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن إلقاء المسؤولية عن عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح على عاتق الأمم المتحدة، لأنه يجب التشديد على أن الدول الأعضاء مسؤولة حقا عن أعمالها، ويتعين عليها أن تبرهن على إرادتها السياسية لبلوغ ذلك الهدف. وأشار إلى أنه إذا ما أريد لعملية إزالة الأسلحة النووية أن تنجح، يجب على جميع الدول أن تمتثل كليا للمعاهدات التي وقعتها، كما يجب عليها أن تتخذ إجراءات جديدة لتنشيط الإطار المتعدد الأطراف للتصدي لتلك التهديدات. وأضاف أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ينبغي أن يوفر أساسا للتفاوض بشأن وضع صك دولي ملزم لمنع الأطراف من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

١٠ - واسترسل قائلا إنه ينبغي أن يظل قائما في الأذهان دائما أن كوكب الأرض سيتضرر بأكمله بالآثار المدمرة للأسلحة النووية. فلن تكون هناك جهة منتصرة وجهة منهزمة في حالة نشوب نزاع نووي، كما أنه لا يمكن تبرير استخدام الأسلحة النووية بأي هدف سياسي. لذلك، ينبغي أن يكون نزع السلاح النووي من الأولويات المطلقة والعالمية.

١١ - واختتم حديثه بالإعراب عن تقديره لحكومة المكسيك لاستضافتها المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها.

**انتخاب نواب الرئيس**

١٢ - **الرئيس:** قال إن مجموعة دول عدم الانحياز والدول الأخرى تؤيد ترشيح غابون لمنصب نائب الرئيس.

١٣ - وأقر ترشيح غابون لمنصب نائب رئيس المؤتمر.

ورفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.